

Distr.
GENERAL

S/1996/910
5 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل لكم طيه الرسالة التي تقترح فيها الحكومة البوروندية رسمياً على مجلس الأمن إنشاء محكمة جنائية دولية تتولى مهمة المعاقبة على جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في بوروندي. وفي هذا السياق، تلتزم حكومة بوروندي منكم أيضاً عناصر الأدلة المباشرة أو غير المباشرة التي قدمتها لجنة التحقيق الدولية والمتعلقة بالاغتيال "العمد" للرئيس ميليشيورداداي و "بأعمال الإبادة الجماعية ... ضد الأقلية التوتسي"، وبالإضافة إلى مساعدة مادية ومالية من الأمم المتحدة من أجل تعزيز أداء وزارة العدل المدعوة إلى القيام بدور أساسي في هذه العملية القضائية المزمعة.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الوثيقة بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نسانزي تيرينس
السفير، الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من وزير الخارجية والتعاون في بوروندي

بالإشارة إلى تقرير اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في بوروندي (S/1996/682) الذي قدمه أعضاء اللجنة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ وتم نشره في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، أتشرف بأن أعرب لكم ولمجلس الأمن عن خالص امتنان الحكومة البوروندية لإسهامكم في إنجاز عمل هام للغاية بالنسبة لنجاح عملية السلام والمصالحة التي شرع فيها النظام الجديد.

وفيما يتعلق بالوسائل العملية لتطبيق التوصيات الواردة في هذا التقرير، وبغية اتخاذ إجراء قضائي بشأن استنتاجاته، أود، في هذه الرسالة، أن التمس مساعدتكم القيمة فيما يلي:

١ - تطلب حكومة جمهورية بوروندي التكرم بموافاتها بجميع عناصر الأدلة المباشرة أو غير المباشرة المتاحة للجنة التحقيق الدولية حتى تصبح عنصرا مكتملا للتحقيقات الوطنية الرامية إلى إزاحة الستار بالكامل عن الاغتيال "العمد" للرئيس ندانداي (الفقرة ١١٣ من التقرير) وما أعقب ذلك من "أعمال الإبادة الجماعية ... ضد الأقلية التوتسي" (الفقرة ٤٨٣ من التقرير).

٢ - تود حكومة جمهورية بوروندي، عن طريقكم، دفع الأمر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المناشدة بإنشاء محكمة جنائية دولية لبوروندي للمعاقبة على جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت قبل عام ١٩٩٣، وأثناءه وبعده والتي تم وصفها وأقرت أنها إبادة جماعية.

٣ - وفي هذا الإجراء الرامي إلى التعرف على مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم، والمشاركين فيها والمحرضين عليها، ترى حكومة بوروندي أن القضاء البوروندي سيؤدي دورا أساسيا. ولهذا السبب، تود حكومة بوروندي اغتنام هذه الفرصة لتلتمس من الأمم المتحدة مساعدة مادية ومالية لتعزيز قدرات وزارة العدل.

(توقيع) الدكتور لوك روكينغاما
وزير العلاقات الخارجية والتعاون
